مكانة الامارات العربية المتحدة في مبادرة الحزام والطريق الصينية

The UAE's position in China's Belt and Road Initiative

أ.م. صباح مهدي عبد الله أ.م.د. ضاري سرحان حمادي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

كلية العلوم السياسية/جامعة تكريت

sabah.mh٦٦@gmail.com

dr.dhari@tu.edu.iq

تاريخ الاستلام ٢٠٢٥/٦/٢ تاريخ القبول ٢٠٢٥/٦/٢٥

تاريخ النشر ٢٠٢٥/٧/٣٠

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل مكانة الإمارات ضمن مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، التي تُعد من أبرز المبادرات التنموية، والاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. وذلك من خلال تسليطه الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه الإمارات في تلك المبادرة، انطلاقاً من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وبنيتها التحتية المتقدمة، وعلاقاتها الاقتصادية المتنامية مع الصين. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج، مثلت إجابة على فرضياته، وفي مقدمتها أن الإمارات تمثل محوراً أساسياً في مبادرة "الحزام والطريق"، مما يجعلها شريكاً لا غنى عنه في تحقيق أهداف المبادرة.

كلمات مفتاحية: مبادرة الحزام والطريق، الصين، الامارات، الشراكة الاستراتيجية

Abstract

This research aims to analyze the position of the United Arab Emirates within China's Belt and Road Initiative, one of the most prominent developmental and strategic initiatives of the ٢١st century. It sheds light on the vital role played by the UAE, stemming from its strategic geographic location, advanced infrastructure, and growing economic relations with China. The study reached several findings that addressed its hypotheses, foremost among them being that the UAE represents a key hub within the initiative, making it an indispensable partner in achieving its objectives

Keywords: Belt and Road Initiative, China, UAE, strategic partnership

المقدمة:

تعد مبادرة "الحزام والطريق" (BRI) التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في العام ٢٠١٣ إحدى المبادرات الاستثمارية الرئيسة التي تنتهجها الصين، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية، والتجارية، وتدفقات رؤوس الأموال مع مجموعة من الدول في آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وتتمثل فكرة المبادرة في إنشاء شبكة متكاملة من البنية التحتية تشمل: المطارات، والموانئ، ومحطات الطاقة، والجسور، والسكك الحديدية، والطرق. فضلاً عن شبكات الاتصالات، وخطوط أنابيب الطاقة، واقامة مناطق صناعية في الدول المشاركة في المبادرة. إذا ما علمنا ان المبادرة تشكل بالنسبة

للعديد من الدول فرصة مثالية للاستفادة من المشاريع الاقتصادية، والتنموية التي تقدمها تلك المبادرة. كما تعد سبباً اضافياً في تعزيز أواصر التعاون والشراكة مع دولة بحجم الصين ذات النفوذ الاقتصادي الواسع، نظراً لما تملكه من تأثير اقتصادي عالمي، وقدرة على تحفيز التنمية عبر استثمارات استراتيجية طويلة الامد، وفي هذا الاطار برزت الامارات كشريك استراتيجي مهم نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، الذي يشكل بوابة عبور يمكن الانطلاق من خلالها على طريق الحرير نحو الغرب، وإفريقيا، والمنطقة العربية. فضلاً عن إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة، وبنيتها التحتية المتطورة. إذا ما عملنا ان الإمارات تعد أكبر سوق تصدير، وشريك تجاري غير نفطي لدى الصين في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ووفقاً لتلك الأهمية، سنتناول في بحثنا هذا مكانة الامارات في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث من خلال تناوله لموضوع مكانة الإمارات في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، إلى جانب تسليطه الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه الإمارات في إطار هذه المبادرة. كما يسعى البحث إلى توضيح طبيعة الشراكة الاقتصادية بين الصين والإمارات، والتي تشكّل الركيزة الأساسية في مسار العلاقات الإماراتية–الصينية.

اهداف البحث: يهدف البحث الى توضيح اهمية ومكانة الامارات في مبادرة "الحزام والطريق "الصينية، واستعراض ابعاد الشراكة الاقتصادية بين الامارات والصين، فضلاً عن بيان أبرز العوامل التي أسهمت في تطوير هذه الشراكة.

اشكالية البحث: تتحدد مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ماهي المكانة التي تحتلها الامارات في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية؟

وللإجابة على هذا التساؤل تجدر الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية الآتية:

ماهية مبادرة "الحزام والطريق"؟.

ما اهداف مبادرة "الحزام والطريق" ؟.

ما مجالات التعاون بين الامارات والصين في مبادرة الحزام والطريق؟.

ما الاهمية التي تحتلها الامارات في مبادرة "الحزام والطريق"؟.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها أن الامارات تحظى بأهمية كبرى في المدرك الاستراتيجي الصيني، وان لها مكانة مهمة في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مكانة الامارات ضمن مبادرة "الحزام والطريق" الصينية

هيكلية البحث: لقد اقتضت طبيعة هذا البحث، واستناداً الى الإشكالية المطروحة، والفرضيات الموضوعة، ولغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث جرى تقسيمه إلى اربعة مطالب على وفق الاتي:

المطلب الأول: التعريف بمبادرة "الحزام والطريق".

المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية بين الامارات والصين.

المطلب الثالث: مكانة الإمارات في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.

المطلب الرابع: مجالات التعاون بين الإمارات والصين في اطار مبادرة "الحزام والطريق".

فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المطلب الاول: التعريف بمبادرة الحزام والطريق:

قبل الخوض في غمار بحثنا هذا لا بد لنا اولاً التعريف بمبادرة "الحزام والطريق" الصينية، ومضامينها، وذلك لفهم طبيعة الدور الذي يمكن ان تضطلع به الامارات في اطارها لاسيما في ظل ما تمتلكه من مقومات اقتصادية، واستراتيجية تجعلها شريكاً رئيساً في تحقيق اهداف المبادرة على المستويين: الاقليمي، والدولي، وبناءً عليه سنتناول في هذا المطلب، وبإيجاز التطور التاريخي لتلك المبادرة فضلاً عن اهم اهدافها، ومساراتها، وممراتها، وذلك نظراً لمساحة البحث التي لا تسمح بذلك. إذ تشكل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية مدخلاً لاستراتيجية الصين لدمج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي، وتعتمد الصين على المبادرة في ربط قارات العالم بشبكة من طرق النقل بهدف تعزيز التعاون التجاري، والاقتصادي بينها وبين مختلف دول العالم ،وقد طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في العام ٢٠١٣ مبادرتين اقتصاديتين كبيرتين هما :"الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" ، و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" واصبح يشار الى المبادرتين معا باسم: مبادرة "الحزام والطريق"[١] "تطلق على المبادرة أيضاً اسم "(طريق الحرير الجديد "New Silk Road ")، لأن فكرته مستوحاة من طريق الحرير القديم الذي كان عاملاً رئيساً للتوسع الغربي لأسرة "هان" الصينية " قبل ٢٠٠٠ عاماً (٢٠٦ قبل الميلاد – ٢٢٠ م) فقد كان طريق يربط شبكات طرق تجارية في أماكن متعددة لما يعرف اليوم بدول آسيا الوسطى في أفغانستان،

وكازاخستان، وقيرغيزستان وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وكذلك الهند وباكستان في الجنوب، وامتدت تلك الطرق لأكثر من أربعة آلاف ميل إلى أوروبا ،أي أنها كانت شبكة تجارية قديمة ربطت الصين بالبحر الأبيض المتوسط عبر أوراسيا"[٢]،ويبين الشكل رقم (١) خريطة مبادرة الحزام والطريق الصينية ومساراتها وممراتها.

شكل رقم (١) خريطة مبادرة "الحزام والطريق" الصينية

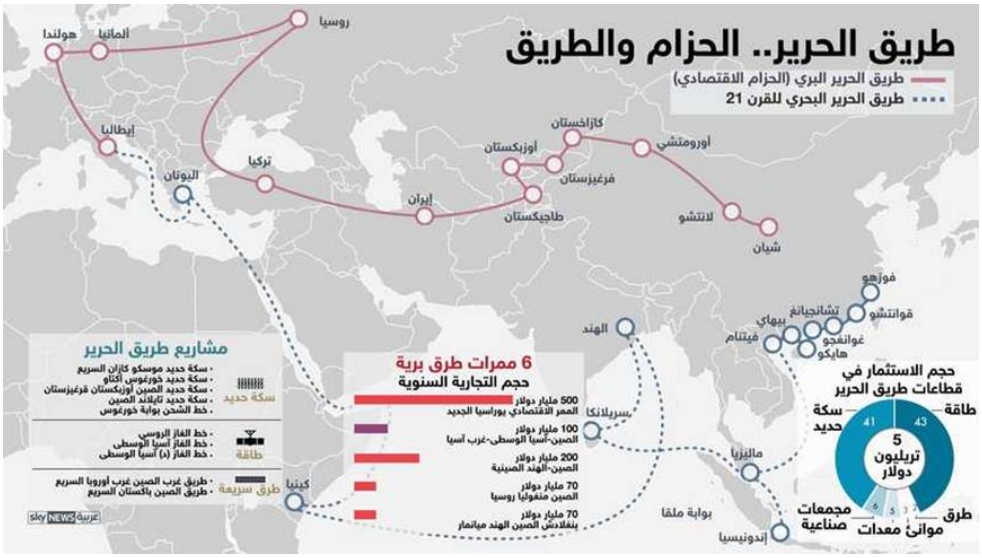

المصـــدر: إنفوغرافيك.. ما هو طريق الحرير الجديد؟ ســكاي نيوز العربية ١٧تموز ٢٠١٨

https://www.skynewsarabia.com/business

ومن الجدير بالذكر"ان مبادرة "الحزام والطريق" تتكون من مجموعة كبيرة من الممرات، والطرق البرية، والبحرية التي تتجه من الصين إلى مختلف المناطق في آسيا

ومنها إلى أوروبا، وإفريقيا ومختلف مناطق العالم حيث يتكون طريق الحرير البري من ثلاثة خطوط رئيسية وهي":[٣]

١. **الخط الأول:** يربط بين شرق الصين عبر آسيا الوسطى، وروسيا الاتحادية إلى أوروبا.
٢. **الخط الثاني:** يبدأ من الصين مروراً بغرب ووسط آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.
٣. **الخط الثالث:** يمتد من الصين مروراً بجنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية والمحيط الهندي كما تشمل المبادرة ستة ممرات اقتصادية أساسية تشكِّل أعصاب شبكة التجارة والنقل والتنمية الإقليمية والدولية القادمة "وهي": [٤]
   ١. الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين، ومنغوليا وروسيا.
   ٢. الجسر البري اليورو–اسيوي الجديد.
   ٣. الممر الاقتصادي بين الصين ووسط وغرب آسيا.
   ٤. الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية.
   ٥. الممر الاقتصادي بين الصين والباكستان.
   ٦. الممر الاقتصادي الذي يربط بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار".

مما تقدم يمكن ملاحظة ان دول الخليج العربي لا تقع مباشرة على الطرق المحددة، والمسارات المعلنة في اطار مبادرة "الحزام والطريق" الا" انه في ضوء ما تتمتع به المنطقة من امكانيات مهمة مرتبطة بالأساس بقطاع اللوجستيات، والموانئ، والمناطق الاقتصادية، وكذلك في ضوء المصالح المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي، والصين يضاف لذلك انه من بين الممرات الاقتصادية العاملة حالياً هناك اثنين يعدان الخليج كنقطة نهاية لهما حيث يمثلان مشاركة لدول الخليج العربي":[٥]

١. الممر الاقتصـــادي بين الصـــين، ووســـط وغرب اســـيا: ويغطي هذا الممر الاقتصـادي الممر التقليدي لطريق الحرير حيث يبدأ من "شـينغيانغ" بالصـين ليمر بعد ذلك الى وسـط اسـيا ثم يمر ليصـل الى الخليج، والبحر المتوسـط، وشـبه الجزيرة العربية، ويعبر دول اسـيا الوسـطى، فضـلاً عن (١٧) دولة من بينها ايران، وتركيا، والسعودية.

٢. الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان: والذي يبلغ طوله ثلاثة الاف كم حيث يبدأ من مدينة "قشـغر" الصـينية لينتهي في مدينة "غوادر" الباكسـتانية، ويربط بين كل من الحزام الاقتصـــادي لطريق الحرير في الشـــمال، وطريق الحرير البحري في الجنوب ويشـتمل هذا الممر على خطوط سـكك حديدية، وخطوط انابيب، وكابلات الياف بصرية".

ومن الجدير بالذكر هنا "ان الصـــين قد وقعت في العام ٢٠١٣ على اتفاقية تمنحها حق الادارة الكاملة لميناء "غوادر" الواقع في جنوب غرب باكســـتان لمدة اربعين عاماً على ان تتولى الصين تطوير البنية الأساسية والميناء، وفي نفس العام تم تأجير اكثر من تسـعمائة هكتار للصـين لاسـتخدامها كمنطقة حرة"[٦]، و"يوصـف هذا الممر بانه المشـروع الرئيس لـــــ"مبادرة الحزام والطريق". ومن المتوقع ان يقدم ميناء "غوادر" مزيداً من الفرص الاسـتثمارية في التعدين، وتشـييد البنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات. كما تشـير التقديرات الى ان مسـافة الشـحن من ميناء "جبل علي" في دبي الى مدينة "شـينغيانغ" الصـينية تبلغ (١٥) الف كم ، وفي حالة الانتهاء من هذا الممر سـتبلغ المسـافة (٢٥٠٠) كم فضـلاً عن دور هذا الممر في نقل مصـادر الطاقة من منطقة الى الصـين، ونقل البضـائع من الصـين الى منطقة الخليج العربي، وعندما يتم انشاء الطرق والسكك الحديدية ،وانابيب نقل الطاقة فان مسار "غوادر" سيساعد كذلك

في تامين نقل النفط الخليجي الى الصين ،ونقل البضائع من الصين الى المنطقة مما يقضي على اي خطر للاختناق في مضايق "ملقا"[٧]، وبناءً على ما تقدم فان "دول مجلس التعاون الخليجي العربي تلعب دوراً محورياً في تيسير وانجاح هذه المبادرة بشكل ملحوظ اذ لا يقتصر دورها على احتضانها للممرات التجارية البحرية، والبرية فحسب كباقي الدول الحاضنة لهذا الطريق، وانما يمتد الى دور الشراكة الصينية مع دول الخليج العربي فيما يتعلق بهذه المبادرة حول انشاء علاقات بينية وشراكة حقيقية تعود بالنفع، والفائدة على الطرفين"[٨].

أما طريق الحرير البحري فيرتكز على خطين رئيسين هما": [٩]

الخط الأول: يبدأ من الساحل الصيني مروراً بمضيق ملكا إلى الهند، والشرق الأوسط، وشرق إفريقيا، وصولاً إلى سواحل أوروبا.

الخط الثاني: يربط الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ".

ويهدف هذا الطريق إلى "تطوير البنية التحتية البحرية للدول الشريكة فيه، ويتضمن إنشاء عدة ممرات بحرية تربط الصين بقارة أوروبا بداية من بحر الصين الجنوبي، مروراً بجنوب المحيط الهادئ، وتكتسب تلك الممرات أبعاداً استراتيجية نظراً للطبيعة الاستراتيجية للمحيط الهندي الذي يحتوي على عدة مضائق تتحكم في حركة الدخول، والخروج من شمال المحيط فيما يعرف باسم "نقاط الاختناق" (Choke points)"[١٠]. و"يتضمن طريق الحرير البحري ايضاً ما يعرف بـ"طريق الحرير القطبي" الذي اعلنت عنه الصين لأول مرة في العام ٢٠١٨ حيث كشفت انها سوف تشجع شركاتها في تطوير البنية التحتية، والقيام برحلات تجارية تجريبية من اجل تدشين ممرات بحرية في القطب الشمالي تكون بدورها "طريق الحرير القطبي"[١١]. اما فيما يتعلق "بنطاق

مبادرة طريق الحرير الجديد نجد ان منتدى مبادرة "الحزام والطريق" في العام ٢٠١٧، قد سلط الضوء على بعد ثالث، وهو طريق "الحرير الرقمي"، وتعهد المشاركون في المنتدى في بيانهم الختامي بتقديم الدعم لخطط الابتكار للتجارة الالكترونية ،والاقتصاد الرقمي ،والمدن الذكية، ومجمعات العلوم والتكنولوجيا، وتتوافق تلك الفكرة مع الخطط التي تم الاعلان عنها مؤخراً في الامارات ، ويتضمن مقترح طريق الحرير المعلوماتي ادراج القطاعات الرقمية ،ومنها الاتصالات ،والبنية التحتية للانترنت والتجارة الالكترونية في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية"[١٢] .

وفي اطار اتساع نطاقها الجغرافي، والديمغرافي فقد باتت المبادرة "تضم أكثر من نصف سكان العالم (٤,٤ مليار نسمة)، وأكثر من (٣٠%) من اقتصاد العالم حتى العام ٢٠٢٣.مما يعكس مكانتها المتنامية على الصعيد الدولي، إذ تقوم المبادرة على تطوير البنى التحتية عبر البلاد المشمولة في "الحزام والطريق"، وتتضمن مد لشبكات للطاقة، والغاز، والكهرباء، والنقل بأنواعه خاصة السكك الحديدية، والموانئ والنقل البحري، وشبكات المعلومات والاتصالات، علاوة على التبادل التجاري ،والثقافي، والسياحي ،وتتضمن المبادرة حرية انتقال السلع، والخدمات ،والبشر، وإزالة التعريفة الجمركية، بين الدول الأعضاء مع العام ٢٠٥٠، كما تتضمن مبادرة "الحزام والطريق" تأسيس شبكات للجامعات، ومراكز الفكر، والمعاهد العلمية، والبحثية ،ومؤسسات المجتمع المدني بدول المبادرة""[١٣]، وفي إطار التنفيذ قسمت هذه المبادرة حسب صانع القرار الصيني، ووفقاً للمدة الزمنية المرسومة لتنفيذها الى ثلاثة مراحل هي:"[١٤]

١. المرحلة الاولى: سميت بمرحلة التعبئة الاستراتيجية الواقعة بين العام ٢٠١٣ ولغاية العام ٢٠١٦.

٢. المرحلة الثانية: وهي مرحلة التنفيذ الاستراتيجي ضمن المدة من العام ٢٠١٦- حتى العام٢٠١٩).

٣. المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التقييم الاســـتراتيجي فتكون ما بين العام (٢٠١٩ وحتى العام ٢٠١٩)".

وغني عن البيان ان الصين تسعى من خلال طرحها لـ"مبادرة الحزام والطريق"، الى تحقيق عدة اهداف مركزية تتراوح ما بين اهداف محلية، واقليمية، ودولية، وتشـــمل ابعاداً سياسية، واقتصادية، وثقافية، والتي يمكن اجمالها بما يلي"[١٥]:

١. الاستفادة من نمو التجارة العالمية.

٢. تعزيز مكانة (اليوان) الصيني عالمياً.

٣. تطوير الاقتصاد الصيني.

٤. تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية.

٥. تعزيز الوجود الصيني في أوراسيا.

٦. توسيع الدور الخارجي الصيني.

٧. تأمين استقرار إمدادات الطاقة".

و"انطلاقا من رؤيتها الاستراتيجية لتعزيز التعاون الدولي، وضعت الصين خمس أولويات رئيسة لتطبيق المبادرة، هي: تنسيق السياسات، وربط البنية التحتية، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي، وتوثيق الروابط بين الشعوب. وتأسيساً على ذلك تحتوي المبادرة على برامج اســـتثمارية كبيرة في مشـــاريع البنية التحتية، كما تتحول إلى آلية لتنشيط التجارة بين الصين وشركاء المبادرة، وخاصة في المنطقة العربية"[١٦]، وقد جاء اختيار الصين للدول العربية استنادا الى عدة اسباب من ابرزها ما يأتي[١٧]:

١. تشرف الدول العربية على العديد من البحار والخلجان والممرات.
٢. تطل على منافذ للتجارة العالمية (مضـــيق هرمز – باب المندب – قناة السويس).
٣. خصائص الموقع البري باعتباره امتدادًا بين قارتي آسيا وإفريقيا.
٤. وفرة في الموارد الطبيعية خاصة موارد الطاقة.
٥. إمكانية تنفيذ عدد من المراكز اللوجستية.
٦. إن الشـراكة الاقتصـادية الصـينية العربية لا سـيّما مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي والعراق والتي تصاعدت بشكل كبير في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين".

المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية بين الصين والامارات

بعد ان تعرفنا على الخلفية التاريخية لمبادرة "الحزام والطريق" واهدافها الاستراتيجية يتضح ان هذه المبادرة قد شكلت نقطة تحول في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي هذا الاطار برزت الامارات كواحدة من ابرز الدول التي ســـارعت الى تعزيز شراكتها مع الصين مستثمرة موقعها الجغرافي، ومقوماتها الاقتصادية في سبيل بناء تعاون طويل الامد، وعليه يسـلط المطلب الثاني من بحثنا هذا على طبيعة الشـراكة الاقتصـادية بين الصـين والامارات، والتي شـكلت العمود الفقري للعلاقات الإماراتية–الصـينية، حيث سـيتم اسـتعراض ابرز العوامل التي اسـهمت في تطوير الشـراكة بين الصـين والامارات الى جانب تحليل حجم التبادل التجاري والاسـتثمارات المتبادلة بين الجانبين، اذا ما علمنا ان "العلاقات الثنائية بين الصـين والامارات قد شـهدت تطوراً ملحوظاً منذ اقامة العلاقات الدبلوماسـية بينهما في العام ١٩٨٤، وتطورت بوتيرة متسارعة حتى وصلت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تم الإعلان عنها

في تموز من العام ٢٠١٨ خلال زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الى الامارات، وعن طريق تلك الشراكة الاستراتيجية اصبح التعاون بين البلدين بما في ذلك التعاون الامني، وتجارة التكنولوجيا ،وتبادل الزيارات رفيعة المستوى جزءاً مهما من عملية دمج رؤية الامارات باطار مبادرة "الحزام والطريق"[١٨]،ومما لا شك فيه أن تنامي العلاقات الاقتصادية بين الطرفين يرجع بالأساس إلى مجموعة من العوامل التي اسهمت في تعزيز تلك الشراكة، وتحفيز التبادل التجاري والاستثماري، والتي من اهمها" :[١٩]

١. "يعد الموقع الجغرافي لكلا البلدين احد ابرز المحددات التي ساهمت في تنامي العلاقات الاماراتية –الصينية فالأمارات بموقعها الاستراتيجي على ملتقى طرق التجارة العالمية تعد نقطة ارتكاز مهمة في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية في حين ان الصين تعد ثاني اكبر شريك تجاري للأمارات بعد الولايات المتحدة الامريكية .هذا الموقع الجغرافي المتميز لكلا البلدين شكل دافعاً قوياً لتعزيز التعاون في مجالات: التجارة ،والاستثمار، والنقل، والامداد اللوجستي.
٢. تعد الإمارات الشريك التجاري الرئيسي للصين في دول مجلس التعاون الخليجي، ومسؤولة عن نحو (٢٨%) من إجمالي التجارة غير النفطية بين الصين والدول العربية.
٣. يلفت الخبراء النظر إلى أن التطور الأهم بلا شك في هذه الشراكة بين البلدين هو قرار السماح لشركة "Cosco Shipping" الصينية بالحصول على (٩٠٪) من حصة إحدى المحطات في ميناء خليفة في أبو ظبي، وهي خطوة غير عادية، وفقاً لمعايير الأعمال في الخليج العربي، حيث تحتفظ الكيانات المحلية عادةً بنسبة (٥٠٪) من السيطرة على الملكية. لقد عكست هذه الخطوة إلى أي مدى كانت الإمارات تضع نفسها كنقطة وصول للصين في الخليج في إطار

مبادرة "الحزام والطريق" الصـينية (BRI)، خاصـة بعد زيارة الرئيس الصـيني "شي جين بينغ" إلى الإمارات في تموز من العام ٢٠١٨.

٤. لعب التطور المتسـارع في مجال التكنولوجيا والابتكار دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الاماراتية –الصينية، فالصين بقدراتها التكنولوجية المتقدمة تعد شريكاً استراتيجياً للأمارات في مجالات الذكاء الاصـطناعي، والطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية.

٥. هناك آلاف الشركات الصينية العاملة في الإمارات.

٦. افتتاح أول مدرسـة من نوعها على مسـتوى المنطقة لتدريس اللغة الصـينية في أبو ظبي، وذلك في العام ٢٠١٠. كما أسست جامعة دبي معهد "كونفوشيوس" لتلبية احتياجات الكثيرين لتعلّم اللغة الصـينية، كما تُدرّس عشـرات المدارس الإماراتية الحكومية اللغة الصينية.

٧. كانت الإمارات من أبرز الدول التي تناغمت مع "دبلوماسـية اللقاحات"، وسارعت إلى الشراكة مع الصين في مواجهة وباء كوفيد–١٩، واستخدام اللقاح الصيني "سينوفارم""Sinopharm" .

٨. رغبة الدولتان في تطوير علاقتهما فالأمارات تسـعى لتنويع اقتصـادها، وتحالفاتها بينما تسعى الصين الى التواجد، ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية في احدى مناطقها التقليدية الخليج العربي، وفي القلب منها الامارات".

فضـلاً عما تقدم، "تعكس الكثيرُ من الإحصـائيات العلاقاتِ القويةَ التي تجمع بين الإمارات والصـين، وهو ما تجلى في توقيع أكثر من (١٤٨) اتفاقية ثنائية، ومذكرة تفاهم في السـنوات الأخيرة في شـتى المجالات" [٢٠]. وفي هذا السـياق تعد الشـراكة الاقتصـادية بين الصـين والإمارات احد ابرز نماذج التعاون الثنائي في المنطقة حيث

تنبع اهميتها من تعدد مجالاتها وتنوع محاورها بما يعكس تقاربا استراتيجياً ورؤية تنموية مشـــتركة بين الطرفين، وقد ســـاهم هذا التعاون في تنويع مجالات التبادل والتكامل الاقتصـــادي، ليتجاوز التجارة التقليدية نحو قطاعات حيوية تتماشـــى مع متطلبات الاقتصـــاد العالمي الحديث. وفيما يلي أبرز المجالات التي تجسّـــد عمق الشـــراكة الاقتصادية بين الجانبين:

١.حجم التبادل التجاري:

تعد دولـة الإمـارات ثـاني أكبر شـــريك تجـاري للصـــين في المنطقـة العربيـة بعد السـعودية، والأكبر على الإطلاق عند اسـتثناء تجارة النفط الخام، إذ يعاد تصـدير نحو (٦٠%) من التجارة الصـينية عبر موانئ دولة الإمارات إلى أكثر من ٤٠٠ مدينة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في الوقت ذاته، تُعد الصين الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات في تجارتها غير النفطية مع اســـتحواذها على (١٢%) في المئة من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية، وتمتلك حصـة قدرها (١٨%) من إجمالي واردات الإمارات الخارجية.وتضـاعفت قيمة التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والصـين بأكثر من ٨٠٠ مرة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما[٢١]، لتبلغ نحو (١٠٢) مليار دولار في العام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها (٧%) عن مقارنة بقيمة التجارة غير النفطية عن العام ٢٠٢٣ البالغة (٨١) مليار دولار[٢٢] ، وتمثّل أهم السلع التي تصدرها الصين إلى الإمارات أجهزة الإرسـال والهواتف، وآلات المعالجة الذاتية للمعلومات، وصـناديق النقل والحقائب، بينما تتضـــمن أهم الســـلع المصـــدرة من الإمارات إلى الصـــين النفط الخام والمنتجات البترولية، وبوليمرات الإيثلين، وخردة النحاس، والألومنيوم الخام ،ومع تنامي التعاون الاقتصـــادي بين البلدين من المســـتهدف أن يصـــل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (٢٠٠) مليار دولار في العام ٢٠٣٠.[٢٣]

٢. حجم الاستثمارات المتبادلة

تُعدّ الصين ثالث أكبر مصدر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دولة الإمارات، وقد تجسدت قوة هذه العلاقة وجود أكثر من (١٤,٥) ألف رخصة اقتصادية صينية مسجلة في الامارات في العام ٢٠٢٢، مما يعكس موقع الصين المتقدم في خارطة الاستثمارات الاجنبية الى الامارات ويتعاون البلدان في العديد من القطاعات الحيوية، مثل: العقارات والبناء، والطاقة، والخدمات اللوجستية، والتمويل، والزراعة، والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والسياحة، ومجال الفضاء والأقمار الصناعية. وارتفعت الاستثمارات المتبادلة بين البلدين خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى مستوى قياسي قدره (١٥) مليار دولار في العام ٢٠٢٢، ومن العام ٢٠٠٣ الى العام ٢٠٢٣ بلغ إجمالي التدفقات الاستثمارية الإماراتية إلى الصين نحو (١١,٩) مليار دولار، مقابل التدفقات الاستثمارية الصينية إلى الإمارات البالغة نحو (٧,٧) مليار دولار في الفترة ذاتها[٢٤]. بينما بلغ رصيد الاستثمارات الإماراتية في الصين نحو (٤,٥) مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٣، اذ تضاعف من العام ٢٠٢٢ إلى العام ٢٠٢٣ بنسبة زيادة وصلت إلى ٩٦% موزعة على قطاعات استراتيجية مثل: الطاقة المتجددة والبنية التحتية والنقل والاتصالات، وفي المقابل بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في الإمارات في نهاية العام ٢٠٢٣ ما مجموعه (٥,٨) مليار دولار[٢٥].فضلاً عما تقدم يمكن اعتبار الإمارات أكبر حاضنة للأعمال الصينية في العالم العربي ، إذ بلغ عدد العلامات التجارية الصينية المسجلة في الامارات (٦٥٩١) علامة، إلى جانب أكثر من (٣٢٧) وكالة تجارية هذا و"تعمل في السوق الصينية أكثر من (٥٥) شركة إماراتية، من بينها إعمار العقارية، وأبوظبي للدائن البلاستيكية المحدودة "بروج"، وشركة "بترول أبوظبي الوطنية" "أدنوك"، و"بنك الاتحاد الوطني"، و"بنك أبوظبي الأول"، و"بنك أبوظبي

التجاري"، وشركة "سيراميك رأس الخيمة"، وشركة "استثمار التكنولوجيا المتطورة"، وشركة "الإمارات العالمية للألمنيوم"، و"مجموعة جميرا"، و"موانئ دبي العالمية"، و"مجموعة بالحصا"، وشركة مبادلة"[٢٦] ،

٣ .الطاقة : تعد الطاقة من المجالات الحيوية في العلاقات الاقتصادية بين الصين والامارات ،نظرا لما تمثله من اهمية استراتيجية لكلا الطرفين، إذ تشكل صادرات النفط الخام الإماراتي الى الصين احد ابرز مظاهر هذا التعاون اذ احتلت الصين في العام ٢٠٢٣ المرتبة الثانية بين اكبر مستوردي النفط الخام من الامارات بإجمالي واردات بلغت قيمتها نحو (٢٥,٦) مليار دولار[٢٧] ، وتأكيداً لهذا الدور الحيوي فقد شهدت السنوات الاخيرة توقيع عدد من الاتفاقيات المهمة بين الجانبين في هذا القطاع ففي العام ٢٠٢٠ وافقت شركة "بترول أبو ظبي الوطنية" على منح شركة "الصين الوطنية للنفط البحري" (سينوك)(CNOOC) " الصينية، أكبر منتج للنفط الخام والغاز الطبيعي في الحقول البحرية في الصين، حصصاً في امتيازين بحريين في أبو ظبي، وأيضاً في العام ٢٠١٩ وقّعت شركة "الإنشاءات البترولية الوطنية"، التابعة لحكومة أبو ظبي مذكرتَيْ تفاهم منفصلتين مع اثنتين من الشركات الصينية الرائدة في قطاع الطاقة هما: الشركة الصينية للهندسة والإنشاءات البترولية (CPECC)، التابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، والشركة الصينية الوطنية للهندسة الكيميائية (CNCEC)، وتهدف المذكرتان إلى استكشاف فرص التعاون المشترك في مشروعات تطوير حقول النفط والغاز البرية والبحرية، ومجالات الاهتمام الاستراتيجي الأخرى. من أجل تحقيق التنمية المستدامة"[٢٨]

٤.التعاون في مجال التكنولوجيا والابتكار:

بجانب العلاقات التجارية والاستثمارية، شهد البلدان تعاوناً مشتركاً في مجال التكنولوجيا اذ تحرص الإمارات على استقطاب وجذب الشركات الصينية لتأسيس أعمالها داخل البلاد، باعتبارها بوابة لوجستية نشطة لنفاذ التجارة الصينية إلى دول الشرق الأوسط ،وآسيا ،وإفريقيا، مع الارتباط بمجتمع الأعمال الصيني، والتعاون معه من أجل تحقيق الرؤية المشتركة للبلدين، والتعاون الاستراتيجي في قطاعات: الذكاء الاصطناعي، والطاقة النظيفة، والبنية التحتية، ومجالات بحوث التكنولوجيا وغيرها من قطاعات اقتصاد المستقبل[٢٩]، إذ يتم التعاون بين الإمارات والصين في نقل الخبرات التعليمية في هذه المجالات:[٣٠].

- تطور التعاون في مجال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، G5، والمدن الذكية.
- تقوم الشركات الصينية مثل "هواوي"" (Huawei) و "زد تي إي" (ZTE) بإنشاء شراكات مع شركات إماراتية لتطوير مشروعات البنية التحتية الرقمية في الإمارات

يتضح مما تقدم أنّ العلاقات بين الأمارات، والصين تجاوزت الأطر التقليدية للتبادل التجاري، لتُصبح نموذجاً متقدماً للتعاون الاستراتيجي القائم على المصالح المتبادلة، والرؤى المستقبلية المشتركة. فقد نجحت الإمارات في ترسيخ مكانتها كشريك اقتصادي موثوق للصين في المنطقة، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وبنيتها التحتية المتطورة. وفي المقابل، عززت الصين استثماراتها في قطاعات حيوية داخل الإمارات، بما ينسجم مع أهداف مبادرة "الحزام والطريق". ويُشكل هذا التعاون قاعدة صلبة لمزيد

من التكامل الاقتصادي، ويُبرز أهمية الإمارات كمركز محوري في التوجهات الاقتصادية الصينية نحو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إلا انه "بالرغم من عوامل تطوير العلاقات المتعددة بين الدولتين الانها كذلك تواجه تحديات عديدة ربما اهمها: موقف الولايات المتحدة الامريكية من التواجد الصيني في منطقة الخليج العربي، وخاصة الامارات احدى حليفاتها الكبرى، وكذلك التنافس الاقتصادي والتكنولوجي بين الصين، والدول الغربية، وانعكاساته على سير المشاريع التنموية والاستثمارية المشتركة بين الامارات، والصين اضافة الى التحديات الناجمة عن الصراعات الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط، وتأثيرها على استقرار، وامن المنطقة".[٣١]

المطلب الثالث مكانة الإمارات في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية

تبدي الامارات اهتماماً بالمشاركة في مبادرة "الحزم والطريق"، انطلاقاً من اهتمامها بتعزيز التعاون مع الصين، التي وضعت بدورها معايير محددة لتصنيف الدول المرشحة للانضمام إلى المبادرة بحسب الأهمية، اذ "احتلت الإمارات مكانة جيدة في هذا التصنيف إذ جاءت في المركز السادس عشر بين الدول المرشحة، والتي يزيد عددها على ٦٥ دولة. وهي مرشحة لشغل مكانة مهمة ضمن هذه المبادرة وذلك بالنظر إلى إمكاناتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي وعلاقاتها الاقتصادية مع الصين وباقي دول المنطقة والعالم"[٣٢].

إذا ما علمنا ان "الإمارات تصدرت قائمة الدول العربية في تقرير التنافسية العالمي للعام ٢٠٢٤، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع لمعهد التنمية الإدارية، والذي يصدر سنوياً ويصنف الاقتصادات العالمية وقدرتها على الازدهار. حيث جاءت الإمارات في المركز السابع عالمياً، وهو تقدم بمقدار ثلاث درجات عن تصنيفات العام

السابق عندما احتلت المرتبة الـــعاشرة، لتكون بذلك الدولة العربية الوحيدة من ضمن الدول الـ (١٠) الأوائل في التصنيف العالمي"[٣٣] ،وهي بذلك من بين اعلى المراكز بن الدول بطول "الحزام والطريق"، وانطلاقاً من ذلك فان الامارات في مكانة تؤهلها للاستفادة المباشرة، وغير المباشرة من المبادرة، لا سيّما اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الامارات تتمتع بعدة مزايا تنافسية ضمن منظومة بنيتها التحتية واللوجستية مما يجعلها دولة محورية في تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" ،وتنبع اهميتها الكبيرة بشكل خاص من موقعها الاســتراتيجي الذي يشــكل بوابة عبور يمكن الانطلاق من خلالها على طريق الحرير نحو الغرب ،وإفريقيا ،والمنطقة العربية، وهي الحقيقة التي أقر بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، وكررها في أكثر من مناسبة خلال العامين الماضيين"[٣٤] "فضلاً عن امتلاكها "واحدة من أكثر البنى التحتية في مجال النقل، والدعم اللوجستي تطوراً في المنطقة، الممثلة في مطاراتها الضخمة، وموانئها العالمية التي باتت تصنف كأكبر مناول للحاويات في منطقة الشرق الأوسط، فبحسب "مجلس الشحن العالمي" (WSC)، أن إثنين من أفضـــل (٥٠) ميناءاً في العالم موجودان في الإمارات ، مع ترتيب واحد منهما من بين العشـــرة الأوائل. وتتربع موانئ الامارات أيضـــاً على قائمة أفضل التصنيفات العالمية من حيث أحجام مناولات البضائع، وحركات السفن، والسرعة في إنجاز الأعمال وتســخير التكنولوجيا الحديثة في العمليات التشــغيلية، إذ تُصــنَّف الامارات في المرتبة الثالثة عشر عالمياً، والأولى شرق أوسطياً في قوة أساطيل النقل البحري، والمرتبة الأولى إقليمياً في مؤشر الربط بين الموانئ البحرية"" [٣٥] .

وفي هذا الاطار "ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، "حلت الإمارات في المرتبة الرابعة عالمياً بين أفضـــل (٣٠) اقتصـــاداً أداء في ســرعة مناولة السفن، والشحن عبر ناقلات البضائع السائبة الجافة، وفي المرتبة السادسة في مؤشر

أداء مناولة الشحن، والسفن للناقلات من ناحية وصول السفن، ومتوسط القيمة، وذلك علاوة على قدراتها في نقل كميات كبيرة من البضائع التي يمكن أن تستخدم في دمج الطرق البرية مع الممرات الملاحية في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية"".[٣٦] مثل: "ميناء خليفة". "اذ يعد "ميناء خليفة"، الذي يقع في العاصمة أبوظبي، أحد أسرع الموانئ نموًا في العالم باستثمارات تبلغ نحو (٧,٢) مليار دولار في العام ٢٠٢٤. وتهدف إلى زيادة قدرتها على المناولة من (٢,٥) مليون حاوية نمطية (وحدات مكافئة لعشرين قدمًا) إلى (٨,٥) مليون حاوية نمطية بحلول العام ٢٠٣٠.حيث يستضيف الميناء محطة الحاويات لموانئ الشحن "كوسكو" "COSCO"، باستثمارات إجمالية قدرها (٣٠٠) مليون دولار. ويعزز هذا الاستثمار ربط الميناء بدول مبادرة "الحزام والطريق" الأخرى"[٣٧]، وقد أدى بالفعل إلى زيادة حجم التجارة بين الإمارات والصين، اذ تؤكد البيانات الرسمية أن نحو: (٩٠%) من التجارة الإماراتية غير النفطية المسجلة خلال العام ٢٠٢٣ جاءت من الدول المشاركة في مبادرة "الحزام والطريق". إذا ما علمنا ان الصين تعد أكبر شريك تجاري غير نفطي للإمارات في العام ٢٠٢٣، حيث تمثل (١٢%) من إجمالي تجارتها، وقد يكون العنصر الأهم للصين من تلك الأرقام أنها تحتفظ بالإمارات كشريك إستراتيجي في الخليج العربي".[٣٨]

فضلا عن ذلك "أصبحت المنطقة الحرة بجبل علي (JAFZ) في دبي مستفيداً رئيساً من مبادرة "الحزام والطريق"، بينما تقوم الشركات الصينية بإنشاء عمليات هناك للاستفادة من الواردات والصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية، مما يزيد من حجم التجارة بين البلدين".[٣٩] كما تؤدي موانئ دبي العالمية دوراً محورياً في هذا السياق، إذ ان "لديها ما يقرب من (٢٠) ميناء في موقع يؤهلها للاستفادة من مبادرة "الحزام والطريق"، ومنها ستة موانئ في جنوب اسيا، واربعة موانئ في الصين، وموانئ اخرى

في تايلند، وفيتنام، وكوريا الجنوبية واندونيسيا. علاوة على ذلك تشارك شركة "موانئ دبي العالمية" في تطوير مشروع محطة البوابة الشرقية لـــ"قورغاس" بالقرب من الحدود بين الصين، وكازاخستان، وهذا خط سكك حديدية يربط بين الصين، واوروبا، وقد استطاعت "شركة دبي العالمية"، وهي شركة اماراتية تدير موانئ بحرية وموانئ داخلية فعلا ان تقفز الى قطار المبادرة، وانطلقت اول رحلة مباشرة لقطار بضائع من المملكة المتحدة الى "ييوو" في شرق الصين من ميناء "لندن غيتواي" الذي تديره شركة "موانئ دبي العالمية" في نيسان من العام ٢٠١٧ "[٤٠]

فضلا عما تقدم تمتلك الإمارات عضوية فاعلة، ونشطة كعضو مؤسس في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) الذي تقوده الصين، والذي أعلن عن تأسيسه الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في العام ٢٠١٣، وانضمت الإمارات كعضو مؤسس، ودائم للبنك في العام ٢٠١٥، وأتى إنشاء البنك في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، لتمويل مشروعات البنية التحتية في البلدان الآسيوية النامية. حيث "يغطي البنك الآسيوي النقص الاستثمارات في البنية التحتية في الدول الآسيوية، ويعزز هذا الانضمام من الدور الاقتصادي للإمارات فضلا" عن تأكيد نظرتها الاستراتيجية للأسواق الآسيوية. وإلى جانب ذلك، يسير صندوق الاستثمار المتبادل الصيني – الإماراتي بسلاسة في بناء المطارات، والموانئ، والطرق، والبنى التحتية للاتصالات، كما تم افتتاح بنك المقاصة الرنمينبي في الإمارات" [٤١]، ومن الجدير بالذكر هنا "ان انضمام الامارات وغيرها من الاعضاء المؤسسين الى هذا البنك يتيح لها امكانية الاستفادة من الاستثمارات المشتركة بالخارج، وفي هذا السياق ضخت الإمارات ١٠ مليارات دولار في صندوق استثمار صيني – إماراتي مشترك لدعم مشروعات المبادرة في شرق أفريقيا"[٤٢]

ولأن "أمن الطاقة* يعد أحد ركائز مبادرة "الحزام والطريق"، تنظر الصين باهتمام بالغ لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يحتاج الطرفان إلى تأمين صـــادرات النفط من دول المنطقة، والتصــدي لأي تهديدات في هذا الشــأن. حيث تعد الإمارات من أكبر موردي النفط للصـــين، كما أنها تســتثمر بشــكل كبير في مشــاريع الطاقة الشــمسـية والنووية. في المقابل، تسـتثمر الشـركات الصـينية في مشـروعات الطاقة المتجددة في الإمارات، مما يعزز التعاون المشـــترك بين البلدين في هذا المجال الحيوي".(٤٣)

وفي ظل هذه الميزة التنافسية للإمارات، فإن مبادرة "الحزام والطريق" ستسهم في تعزيز قوة ومكانة الامارات مركزاً عالمياً للتجارة، والخدمات اللوجسـتية، وهو ما سـيرسـخ من مكانتها كنقطة اتصال بين قارات: آسيا، وأوروبا، وإفريقيا. كما ستنعكس المبادرة إيجابياً على زيادة التجارة، ومشـــروعات البنية التحتية، والنقل، وتقليل كلفة الاســـتثمار، وهو الأمر الذي سيفتح المجال أمامها لتأسيس شراكات اقتصادية، وتجارية جديدة. وبموجب المبادرة ســـيتم تعميق التعاون بين الإمارات والصـــين في مجالات: الطاقة النووية، والفضـــاء، والأقمار الاصـــطناعية، على نحو يســـهم في تطوير التعاون التجاري، والاقتصـادي، والصـناعي على قاعدة المنافع والمصـالح المشـتركة، وذلك إلى جانب تعزيز مكانة الامارات كنقطة عبور للتجارة، والاستثمارات الصينية في المنطقة العربية، والخليجية. في ضوء ما تقدم، يتضح أن الإمارات تحتل مكانة محورية في مبادرة "الحزام والطريق"، الصينية(BRI) بفضل موقعها الاستراتيجي، وامتلاكها واحدة من أكثر البنى التحتية في مجال النقل ،والدعم اللوجســـتي تطوراً في المنطقة، ما يؤهلها لتكون مركزاً عالمياً للتجارة. وقد أسـهمت سـياسـة الانفتاح الاقتصـادي التي تنتهجها الامارات، إلى جانب علاقتها المستقرة مع الصين، في تعزيز دورها كشريك رئيسي ضمن المبادرة.

المطلب الرابع مجالات التعاون بين الإمارات والصين في اطار مبادرة "الحزام والطريق"

منذ "اعلان الصين اطلاق مبادرة "الحزام والطريق" وهي تؤكد على ان الغاية الاصلية لتلك المبادرة هي: تعزيز تناسق السياسات، وترابط المنشآت، وتواصل الاعمال ،وتداول الاموال وتقارب الشعوب مع كافة دول العالم استلهاماً من طريق الحرير القديم وتركيزاً على التواصل والترابط بما يضفي طاقة محركة جديدة على النمو الاقتصادي العالمي، ويفتح مجالاً جديداً للتنمية العالمية ،ويشكل منصة جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي، وقد امتد التعاون في اطار مبادرة "الحزام والطريق" الصينية من اسيا، واوروبا، الى افريقيا، وامريكا اللاتينية حيث وقعت اكثر من ١٥٠ دولة واكثر من٣٠ منظمة دولية على وثائق التعاون بشان بناء "الحزام والطريق" حتى العام ٢٠٢٣ وتمت اقامة ثلاث دورات لمنتدى "الحزام والطريق للتعاون الدولي"، وتم انشاء اكثر من ٢٠ منصة تعاون متعدد الاطراف في المجالات المتخصصة، وقد دخل التعاون في اطار "الحزام والطريق" مرحلة تنفيذ التفاصيل الدقيقة بعد مرحلة وضع الخطوط العريضة اي تحويل الخطط الى وقائع" [٤٤] وبناءً على ما تقدم سنتناول في هذا المطلب، أبرز مجالات التعاون الثنائي بين الإمارات ،والصين ضمن إطار مبادرة"الحزام والطريق" الصينية(BRI)

١. **تنسيق ومواءمة استراتيجياتها وخططها التنموية مع المبادرة:** أولت الإمارات أهمية كبيرة لتنسيق سياساتها الاقتصادية والتنموية مع أهداف مبادرة "الحزام والطريق"، انطلاقًا من رؤيتها الاستراتيجية لتعزيز دورها كمركز تجاري، وجسر يربط الشرق بالغرب. وقد تجسد هذا التنسيق من خلال المواءمة بين رؤية الإمارات ٢٠٢١، ورؤية الإمارات ٢٠٣٠، ورؤية الامارات ٢٠٧١ مع المبادئ العامة للمبادرة، لاسيّما في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وتحفيز التجارة ، والاستثمار. حيث جاءت مبادرة "الحزام والطريق" الصينية لتتوافق الى حد كبير مع متطلبات تلك الخطط

التنموية حيث تتركز المبادرة على التعاون في مجال الطاقة باعتباره المحور الرئيس، والبنية التحتية ،وتسهيل التجارة، والاستثمار كجناحين والطاقة النووية، والاقمار الصناعية الفضائية، والطاقة النظيفة باعتبارها مجالات التكنولوجيا الفائقة الثلاثة ،وفي هذا السياق "تندرج الامارات ضمن الدول التي شملتها وثيقة التعاون الصيني العربي التي صدرت في العام ٢٠١٦ والتي تنص على انه سيتم بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم المبادرة في اطار مبدأ المشاورات الواسعة والمساهمات المشتركة والمنافع المشتركة وتضيف الوثيقة ان الصين والدول العربية سيطبقان نمط (١+٢+٣) في التعاون بينهما" (٤٥).

أ- التعاون في مجال الطاقة باعتباره الركيزة الاساسية

ب- الانشاءات وتيسير التجارة والاستثمار

ت- التقنيات المبتكرة في الطاقة النووية والاقمار الاصطناعية الفضائية والطاقة المتجددة."

وهي مجالات تتقاطع مباشرة مع الخطط التنموية الاماراتية مما يعزز مواءمتها مع اهداف مبادرة الحزام والطريق وقد دفعت هذه المعادلة تعميق التعاون بين الجانبين ليرتقي الى شراكة استراتيجية شاملة وتأتي مجالات التعاون الجديد كمؤشر للتطور الكبير في العلاقات بين الامارات والصين والتغيرات في الدبلوماسية الصينية لحماية مصالحا المتنامية في المنطقة

٢. تعزيز ترابط المنشآت والبنى التحتية:

لما كان التعاون في مجال الطاقة، وتطوير منشآت البنية التحتية هو عناصر هامة في العلاقة بين الامارات والصين وكذلك في مبادرة "الحزام والطريق" فهناك مجال

للتعاون والتنسيق في هذا المجال، ومن بين الامثلة على ذلك انه من المتوقع ان يقدم ميناء "غوادر" مزيداً من الفرص الاستثمارية في التعدين ،وتشييد البنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات اذ تشارك الشركات الصينية في اطار المبادرة في انشاء العديد من الموانئ في دول الخليج العربي مما سيؤدي الى زيادة القدرات المتاحة والترابط ،ومن ثم تقليل تكاليف النقل، وقد حققت مشروعات التعاون نتائج مثمرة في هذا المجال ، ففي الامارات تستكشف مجموعة "دونغفانغ شيوانغ" "امل الشرق" الصينية العملاقة مذكرة تفاهم مع "منطقة خليفة الصناعية" في ابوظبي لعمل دراسة جدوى مشتركة لتطوير ثلاث مراحل في منشاة ميناء يقع بالقرب من حدود العاصمة الاماراتية ابو ظبي مع دبي على مدى ١٥ عاماً يتضمن منشأة لتكرير الالومينا وبناء مركز ابحاث لدراسة خصائص الطين الاحمر ومشروع لإعادة التدوير ومعالجة خامات المعادن غير الحديدية في مراحل الانتاج الاولية والنهائية ،وهناك شراكة بين موانئ ابو ظبي وشركة "كوسكو" (COSCO) الملاحية الصينية اسفرت عن افتتاح محطة "كوسكو" ابو ظبي للحاويات في نهاية العام ٢٠١٨"[٤٦] .كما "تحرص الامارات على استقطاب الاستثمارات الصينية الموجهة للمبادرة في المنطقة عبر اقامة مناطق لوجستية، وضخ استثمارات بمليارات الدولارات فعلى سبيل المثال: سوف تزيد المبادرة من القدرات الانتاجية الاماراتية عن طريق اليات التعاون المتنوعة مع الصين فعلى سبيل المثال: وقعت "مجموعة موانئ ابوظبي" في العام ٢٠١٧ اتفاقية مساطحة لمدة خمسين عاماً مع "شركة الاستثمار والتعاون وراء البحار" لمقاطعة "جيانغسو" المحدودة (جوسيك)Jiangsu Provincial Overseas Cooperation الصينية ،وشركة الاستثمارات المحدودة Investment Company Limited لتنفيذ مشاريع في منطقة التجارة الحرة لميناء خليفة في ابو ظبي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار تقريبا" اذ تعد الصين اكبر مستثمر اجنبي في المدينة حيث هناك اكثر من ٢٠ شركة صينية [٤٧]

٣. تحسين القدرات الصناعية:

تزيد المبادرة من القدرات الانتاجية الاماراتية عن طريق اليات التعاون المتنوعة مع الصين حيث توفر المبادرة فرصاً مهمة للإمارات لنقل التكنولوجيا المتقدمة ، وتوطين الصناعة من خلال الشراكات مع الشركات الصينية، وقد تم توقيع عدة مذكرات تفاهم بين الإمارات ،والصين لتعزيز التعاون في المجالات الصناعية، بما في ذلك إنشاء مناطق اقتصادية خاصة ومشاريع صناعية مشتركة، مما يُسهم في تطوير قطاع التصنيع المحلي، خصوصاً في مجالات مثل: اللوجستيات، الطاقة المتجددة، الذكاء الاصطناعي، والتقنيات النظيفة، بما يدعم رؤية الامارات نحو اقتصاد قائم على المعرفة والإنتاج. فضلاً عن ذلك تتوفر العديد من الفرص المستقبلية، مثل: "تطوير التعاون في مجال الابتكار، التصنيع، البنية التحتية، والاستثمارات المتبادل، ويمكن ملاحظة مشاريع التعاون الكبرى بين الصين والامارات في اطار مبادرة "الحزام والطريق" ومن ابرزها الحديقة النموذجية للتعاون الصيني الإماراتي في الطاقة الإنتاجية في منطقة خليفة الصناعية في أبو ظبي والتي تعد مشروعاً مهما في إطار البناء الصيني الإماراتي المشترك لمشروع "الحزام والطريق". والتي بدأ البناء فيها في العام ٢٠١٨ وتبلغ مساحتها الإجمالية المخططة ١٢,٢ كيلومتر مربع. وتجمع الحديقة النموذجية بين احتياجات التنمية الصناعية في دولة الإمارات، وتتبع الممارسات الدولية ومبادئ التنمية المستدامة، وتركز على تعزيز التعاون في المجالات التي تهم الطرفين، مثل التصنيع الراقي، والطاقة الجديدة، والتخزين والخدمات اللوجستية، ومعالجة المعادن وتطوير صناعات الأجهزة والمعدات فائقة المستوى والكيماوية الدقيقة وتشغيل المعادن والطاقة الكهروضوئية والتجارة واللوجستيات والخدمات المالية الخ [٤٨] ويعمل حالياً أكثر من ٢٦ مشروعاً صينياً في المنطقة بإجمالي استثمارات يبلغ حوالي ٥٤٥ مليون دولار،

وهناك العديد من الشركات المزمع التحاقها بهذا المجمع الصناعي المتنامي. وبفضل هذه المبادرات المشتركة في مجالات التعاون، تمكنت دولة الإمارات من الوصول إلى أحدث التقنيات والخبرات والاستثمارات النوعية مما اسهم بشكل مباشر في تسريع نموها الصناعي ففي العام ٢٠٢٢ على سبيل المثال، أقامت شركة "هواوي" (Huawei) تعاوناً مع ١١ جامعة في الإمارات لإنشاء أكاديمية "هواوي"(Huawei) لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة برنامج بذور من أجل المستقبل، ومسابقة "هواوي"(Huawei) لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٤٩]

٤. التعاون المصرفي والمالي: "يشكل التعاون المصرفي والمالي احد الاعمدة الاساسية في الشراكة بين الامارات ،والصين ضمن اطار مبادرة "الحزام والطريق" حيث تسعى الدولتان الى تطوير ادوات مالية تعزز من تدفق الاستثمارات، وتمويل المشاريع ،وتسهيل التبادل التجاري، ومن ابرز معالم هذا التعاون: افتتاح فروع لمصارف صينية كبرى حيث قامت أكبر الأسماء في قطاع الخدمات المصرفية ،والمالية الصينية بتأسيس عملياتها انطلاقاً من مركز "دبي المالي العالمي" (DIFC) ، ففي العام ٢٠٢٤ ، افتتح "بنك الاتصالات الصيني" (China Bank of Communications) إحدى أقدم المؤسسات المالية، وأول بنك وطني مملوك للدولة الصينية، مقره الإقليمي في مركز دبي المالي العالمي، لينضم إلى مؤسسات مالية أخرى بما في ذلك "البنك الزراعي الصيني"(ABC) الذي حصل في العام ٢٠١٦ على الموافقة لإنشاء بنك لتسوية الرنمينبي (RMB) في الامارات ،واعقب ذلك بدء العمل في بناء المقاصة (ABC RMB)، في دبي في العام ٢٠١٧ و"بنك الصين"، و"شركة الصين الدولية للأوراق المالية المحدودة" (CICC)، وشركة "سي إم بي الدولية للأوراق المالية المحدودة"، و"بنك التعمير الصيني" (CCB) ، و"بنك الصين الصناعي والتجاري

(ICBC) ، و"شركة الصين لتأمين الصادرات والائتمان"، والمعروفة باسم (سينوشور) (Sinosure) [٥٠]، ومن "المتوقع ان تساعد تلك البنوك في تعزيز نمو التجارة بين البلدين، وبحث ،وتمويل مشاريع هامة ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، ودعم مكانة الامارات كمركز مالي اقليمي يخدم المبادرة لاسيما مركز دبي العالمي (DIFC) الذي اصبح محطة رئيسة للتمويل المتعلق بمبادرة "الحزام والطريق" كما سيعزز من الميزة التي تتمتع بها الامارات كمركز للمعاملات المالية""[٥١]

٥.توسيع التعاون التجاري والاستثماري:

تسعى الامارات الى توسيع نطاق تعاونها التجاري والاستثماري مع الصين ضمن اطار مبادرة "الحزام والطريق" عن طريق تعزيز التبادل التجاري ،وتسهيل تدفق الاستثمارات بين الطرفين حيث تسهم المبادرة في فتح اسواق جديدة امام الشركات الامارتية، وزيادة حجم التبادل مع الصين ، ودول المبادرة، وأظهرت بيانات النصف الأول من العام ٢٠٢٣ أن قيمة تجارة الإمارات غير النفطية مع الدول المشاركة في مبادرة "الحزام والطريق" بلغت(٣٠٥) مليارات دولار، ما يشكل (٩٠%) من تجارة الإمارات غير النفطية خلال تلك الفترة، وحققت نموًا بنسبة تجاوزت (١٣%) مقارنة بالنصف الأول من العام ٢٠٢٢. كما أن (٨٨%)من واردات الإمارات من الدول المشاركة في المبادرة، و(٩٤%) من صادرات الإمارات غير النفطية إليها، و (٩٢%) من إعادة التصدير يتجه إلى هذه الدول". [٥٢].

وفي هذا الاطار فقد شهد التبادل التجاري بين البلدين نمواً متسارعا خلال العقد الاخير حيث ارتفع التبادل التجاري من ملياري دولار (٧,٤ مليار درهم) في العام ٢٠٠٠ إلى نحو: (١٠٠) مليار دولار (٣٦٧ مليار درهم) في العام ٢٠٢٣. من المتوقع أن

يتضـــاعف هذا الرقم ليصـــل إلى (٢٠٠) مليار دولار (٧٣٤ مليار درهم) بحلول العام ٢٠٣٠. حيث شـهدت الاسـتثمارات الصـينية في الإمارات نمواً بنسـبة (١٦%)، فيما قفزت الاستثمارات الإماراتية في الصين بنسبة (١٢٠.%) ارتفع عدد الشركات الصينية المسجلة في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي بنسبة (٣٨%) في العام ٢٠٢٣ و(٦٩,٤%) في العام ٢٠٢٤، الأمر الذي يؤكد جاذبية قطاع الأعمال في أبوظبي للشـــركات والاســتثمارات الصـــينية".[٥٣] الى "جانب اســتقطاب اســتثمارات نوعية في قطاعات الصناعة والابتكار والطاقة المتجددة بما يعزز النمو المستدام تسهيل التجارة والاستثمار في الدول والمناطق على طول "الحزام والطريق اذا ما علمنا ان الامارات تعد من اهم الأسواق بالنسبة لرجال الأعمال والمستثمرين الصينيين، حيث ووقّعت "شركة أبوظبي لطاقة المستقبل" (مصدر)، وصندوق "طريق الحرير الصيني"، مذكرة تفاهم لاستكشاف فرص الاستثمار المشترك في مشاريع طاقة متجددة في دول تقع ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، مع التركيز بشـــكل رئيســـي على الدول النامية ،ودول الجنوب العالمي. وتؤسسان شراكة استراتيجية تركز على استكشاف الفرص المتاحة للاستثمار المشترك في مشـــاريع طاقة متجددة تشـــارك فيها مصـــدر كمســـتثمر أو تتولى مهمة تطويرها وتشغيلها، إذ يعتزم صـندوق "طريق الحرير" اسـتثمار ما يصـل إلى (٢٠ مليار) يوان صـــيني (ما يُعادل ١٠,٢٨ مليار درهم/ ٢,٨ مليار دولار) في مشـــاريع مشـــتركة مع (مصدر)" [٥٤] و"من المتوقع أن تلعب المبادرة دوراً كبيراً في تعميق علاقات التجارة بين الجانبين من خلال الدور الذي ستمارسه في تخفيض تكاليف إمدادات الشحن، وتكاليف التأمين، ولا سـيما مع اسـتكمال تطوير ميناء "غوادر" الباكسـتاني، وشـبكات السـكك الحديدية داخل باكستان، والتي ستربط الميناء بمدينة "قاشجر" الصينية. وقد تم تعزيز دور الإمارات كوسـيط تجاري. وهي تتعامل الآن مع جزء كبير من تجارة الصـين مع

أفريقيا وأوروبا بفضل موانئها وشبكتها اللوجستية الفعالة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من(٢٢%) من التجارة العربية الصينية تمر عبر الإمارات". [٥٥]

٦.الترابط بين الشعوب:

"يعد التفاهم بين الشـــعوب بإبعاده ومجالاته المتنوعة الركيزة الاجتماعية لعملية بناء "الحزام والطريق"، وقد نجحت الامارات في الاســـتفادة من هذا الجانب في اطار علاقاتها مع الصين ،وتعددت المؤشرات حول هذا الموضوع ومنها على سبيل المثال: التعاون الإماراتي الصـيني في مجال التعليم الذي يشـهد تطوراً ملحوظا" في السـنوات الأخيرة، خصوصاً في مجال تدريس اللغة الصينية في المدارس الإماراتية، هذا التعاون يعكس اهتمام البلدين بتعزيز العلاقات الثقافية والتعليمية بينهما، ويعكس أيضًـــا رغبة الإمارات في تحســين تعليم اللغات الأجنبية وتطوير مهارات الطلبة لمواكبة العصـــر. ومن ابرز مجالات التعاون": "[٥٦]

أ- إدخال اللغة الصينية في المناهج الدراسية: بدأت الإمارات في إدخال اللغة الصينية ضـمن المناهج الدراسـية في بعض المدارس الحكومية والخاصـة، لتوفير فرصـة للطلاب لتعلم لغة ذات أهمية اقتصادية وثقافية متزايدة في العالم، خاصة مع تعزيز التعاون الاقتصادي بين الإمارات والصين.

ب- إرسال مدرسين صينيين إلى الإمارات: في إطار هذا التعاون، تقوم الصين بإرسال معلمين متخصـصـين في تدريس اللغة الصـينية إلى المدارس الإماراتية، مما يعزز من مستوى تعليم اللغة ويوفر للطلاب فرصة للتفاعل مع الناطقين الأصليين.

ت- التدريب وتأهيل المعلمين: كما يتم تنظيم برامج تدريبية للمعلمين الإماراتيين لتعليم اللغة الصينية بشكل فعال، تشمل هذه البرامج أساليب تدريس متقدمة ومواد تعليمية حديثة تتناسب مع احتياجات الطلاب.

ث- تعزيز العلاقات الثقافية والتبادلات الطلابية: تُنظم فعاليات ثقافية وبرامج تبادل بين الإمارات والصين، مما يساعد على زيادة الفهم المتبادل والتعرف على ثقافات البلدين. تشمل هذه الفعاليات زيارات طلابية، ورش عمل، ومؤتمرات تعليمي."

الخاتمة والاستنتاجات:

تُعد مبادرة "الحزام والطريق" أحد أبرز المشاريع الجيوسياسية، والاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، والتي استطاعت أن تُحدث تحولات استراتيجية في بنية العلاقات الدولية، خاصة في المناطق المتصلة بطريق الحرير القديم. وفي هذا الإطار، برزت الإمارات كفاعل محوري ضمن تلك المبادرة، بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، الذي يشكل بوابة عبور يمكن الانطلاق من خلالها على طريق الحرير نحو الغرب وإفريقيا والمنطقة العربية فضلاً عن إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة وبنيتها التحتية المتطورة وخاصة في الموانئ والمطارات، والتي جعلت من الإمارات منصة لوجستية محورية في المبادرة وفي ضوء دراسة "مكانة الامارات في مبادرة الحزام والطريق الصينية"، فقد امكن التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

١. تعد الإمارات دولة محورية في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في العام ٢٠١٣، مما أدى إلى قيام الامارات، والصين بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية، في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وفي مجالات التكنولوجيا، وغيرها.

٢. ترتبط دولة الإمارات والصين بعلاقات اقتصادية، وتجارية قوية، إذ تعد الصين أكبر شريك تجاري للإمارات، وبالمقابل تمثل الإمارات أكبر شريك للصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٣. لقد بيّن البحث أن الإمارات لا تُمثل مجرد نقطة عبور على خريطة المبادرة، بل هي شريك استراتيجي للصين، تعمل على تعزيز الربط بين الشرق، والغرب من خلال موانئها العالمية، ومناطقها الحرة، واستثماراتها المشتركة مع الصين في مجالات النقل، اللوجستيات، الطاقة، والصناعة.

٤. كما أظهر البحث أن العلاقات الإماراتية الصينية في إطار المبادرة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تتوسع لتشمل الجوانب الثقافية والتعليمية والتكنولوجية، مما يساهم في تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين.

٥. تُظهر مجالات التعاون المتعددة بين الإمارات والصين ضمن مبادرة "الحزام والطريق" مدى تنوع، وعمق الشراكة بين البلدين، وهو ما يعزز من مكانة الإمارات كمحور رئيسي في المبادرة، ويعكس حرص الجانبين على تحقيق مصالح استراتيجية متبادلة

٦. تحرص الإمارات على استقطاب وجذب الشركات الصينية لتأسيس أعمالها داخل الامارات، باعتبارها بوابة لوجستية نشطة لنفاذ التجارة الصينية إلى دول الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، والتعاون الاستراتيجي في قطاعات الذكاء الاصطناعي، والطاقة النظيفة، والبنية التحتية، ومجالات بحوث التكنولوجيا وغيرها من قطاعات اقتصاد المستقبل.

٧. لا شك أن تنامي العلاقات الاقتصادية بين البلدين يرجع بالأساس إلى محفزات وعوامل عدة منها موقع الامارات ومكانتها ضمن مسارات التجارة العالمية، وهو أمر

يصب في مصلحة الصين التي تتطلع للتوسع في التصدير إلى الأسواق الافريقية والأوروبية عبر الامارات، فضلاً عن أن البيئة الاستثمارية في دولة الامارات تتسم بالجاذبية الشديدة والتنافسية الهائلة فهي بيئة مشجعة على الاستثمار وآمنة تماماً. وتكشف المؤشرات والإحصاءات واقع العلاقات ومستويات تطورها

٨. تمثل الشراكة بين البلدين نقطة تحول محورية أسهمت في فتح آفاق واسعة للتعاون المشترك في العديد من القطاعات، والتي تشمل الطاقة والصناعة والتجارة والزارعة والسياحة وغيرها من القطاعات الأخرى. كما شمل التعاون مبادرة طريق الحرير، ومبادرة طريق الحرير البحري، والتعاون بين شركات النفط المملوكة للإمارات، والتعاون المتبادل في القضايا الجمركية، بجانب خلق منصة للخدمات المالية والابتكار، والتعاون في مجال القدرات الصناعية في إطار "مبادرة الحزام والطريق".

الهوامش

١. عنود عبد الرحمن الحباشنة، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية"رؤية مستقبلية، دار الخليج للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن،٢٠٢٠،ص١٠٨.

٢. ميرنا احمد، مبادرة الحزام والطريق الانجازات والتحديات،المركز الافريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة،على الرابط: https://acress.org

٣. محمود إدريس الصيني: معرفة حقيقة الحزام والطريق، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، المحور الأول طريق الحرير البري والبحري، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١٧، ص ٨.

٤. جين ليانجشـــيانج،ان جاناردان،مبادرة الحزام والطريق:الفرص والمعوقات امام منطقة الخليج،اكاديمية الامارات الدبلوماسية،ابوظبي،٢٠١٨،ص١.
٥. خديجة عرفة محمد، الدور اللوجســـتي الخليجي في المبادرة:الموانئ الخليجية تحتـل مكـانــة مهمــة، ،مجلــة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحــاث ،جدة،السعودية، العدد (١٣٣)، كانون الثاني ،٢٠١٨ ،ص١١٠.
٦. شيخة الشامسي ،اثر بروز الصين كقوى عظمى على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي،منتدى التنمية الخليجي،الكويت، ٢٠١٨،ص١٢٢.
٧. جين ليانجشيانج،ان جاناردان،مصدر سبق ذكره،ص٥.
٨. سـعيد عبيد الكتبي، اثر القوة الاقتصـادية الصـينية الناشـئة على العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي:دراســـة حالة مبادرة الحزام والطريق٢٠١٣-٢٠٢٣،حوليـات اداب عين شـــمس،جـامعــة عين شمس،القاهرة، المجلد (٥١) عدد تموز – ايلول ٢٠٢٣،ص٣٦٢.
٩. محمود إدريس الصيني،مصدر سبق ذكره ، ص ٩.
١٠. تقرير المسـتقبل، مشـروع الحزام والطريق كيف تربط الصـين اقتصـادها بالعالم الخارجي، مركز المسـتقبل للأبحاث والدراسـات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات ، العدد (٢٦)، ٢٠١٨.ص٥.
١١. المصدر نفسه،ص٨.
١٢. جين ليانجشيانج،ان جاناردان،مصدر سبق ذكره،ص٥.
١٣. هبة جمال ،مفهوم المصـير المشـترك والعلاقات العربية الصـينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا،مجلة كلية السـياسـة والاقتصـاد، جامعة بني سويف،مصر، العدد(١٣) ،كانون الثاني، ٢٠٢٢،ص٢٤٤.

١٤. زينب عبدالله، الاطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصـــينية ، من كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات االستراتيجية والسياسية واالقتصادية، برلين ، ٢٠١٩ ، ص١٣ .

١٥. تقرير المستقبل ، مصدر سبق ذكره،ص٣-٤.

١٦. هبة علوي ،أثر فاعلية مبادرة الحزام والطريق على تعزيز علاقات التعاون الصـــينية العربية ، مجلة العلوم الإنســـانية والطبيعية، مركز الأبرار للأبحاث والدراسات الإنسانية، السودان، المجلد(٤) العدد(٥)، ٢٠٢٣،ص٣٢١.

١٧. خالد عبد الله الســـقطي، مبادرة الحزام والطريق: الدول العربية بين الفرص والتحديات، حلقة نقاشية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة،٢٠٢٠، ص١٩.

١٨. ابراهيم الفرن ، استثمارات الصين في التعاون الامني في الشرق الاوسط ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،بيروت،،٢٠٢٢،ص١٥.

١٩. ينظر في ذلك: الســـعيد العبادي العلاقات الصـــينية الاماراتية الابعاد والتحديات،المركز الخليجي للتفكير، الامارات يونيو ٢٠٢٤،ص١ ،وكذلك :محمد برهومة ،ما أســـباب القلق الإماراتي من "حرب باردة" بين الولايات المتحدة والصين؟ على الرابط: https://strategiecs.com

٢٠. وكالة الانباء الاماراتية (وام) ،الإمارات والصين. شراكة إستراتيجية تستند إلى التقارب في الرؤى والتعاون الوثيق على الرابط:

https://www.wam.ae/ar/article

٢١. اميرة العربي ، منتدى التعاون العربي الصيني جسور جديدة من التعاون على الرابط: https://cnnbusinessarabic.com/economy

٢٢. إيهاب الرفاعي، الإمارات والصين. ٤٠ عاماً من الشراكة الاستراتيجية،مركز الاتحاد للاخبارعلى الرابط: https://www.aletihad.ae/news

٢٣. اميرة العربي مصدر سبق ذكره.

٢٤. المصدر نفسه.

٢٥. موقع وزارة الاقتصاد بدولة الامارات العربية المتحدة على الرابط: https://www.moec.gov.ae

٢٦. اميرة العربي ،منتدى التعاون العربي الصيني».. جسور جديدة من التعاون على الرابط: https://cnnbusinessarabic.com/economy

٢٧. موقع منظمة التعاون الاقتصادي ، التجارة بين الإمارات العربية المتحدة والصين،على الرابط:-https://oec.world/en/profile/bilateral country

٢٨. إسلام عبدالله زعبل، التنافس الإماراتي – الصيني في منطقة القرن الإفريقي: السياق والتوقعات وتباين الأجندات ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،بيروت ،٢٠٢١ ،ص١٩.

٢٩. رامي شفيق ، العلاقات الاقتصادية الصينية الخليجية تطور ونمو ومستقبل واعد،على الرابط: https://arabreport.net

٣٠. اميرة العربي، مصدر سبق ذكره .

٣١. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ،ينظر: السعيد العبادي ،مصدر سبق ذكرهً،ص٧-ص٩.

٣٢. مجلة درع الوطن، الامارات والصين مرتكزات قوية للشراكة الاستراتيجية،مديرية التوجيه المعنوي،القيادة العامة للقوات المسلحة،الامارات، العدد ٥٥٩،ايلول ٢٠١٨،ص٤٨.

٣٣. (CNN) العربية، الإمارات ضمن قائمة الدول العشر الأولى على مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠٢٤على الرابط ،https://arabic.cnn.com

٣٤. وكالة الانباء الاماراتية (وام) ٦مميزات تنافسية إماراتية للعب الدور المحوري في «الحزام والطريق على الرابط:
https://www.wam.ae/ar/article

٣٥. سكاي نيوز عربية – أبوظبي موانئ الإمارات.. محرك النمو وشريان عالمي للتجارة،على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com
/

٣٦. وكالة انباء الامارات موانئ الإمارات.. أداة مهمة لدفع عجلة نمو الاقتصاد الوطني وشريان التجارة العالمي ،على الرابط:
https://www.wam.ae/ar/article/

٣٧. محمد زريق،فرص مبادرة "الحزام والطريق" في المنطقة العربية،على الرابط:
https://alroya.om/post

٣٨. الإمارات محور أساسي لتوازن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين على الرابط: https://alarab.co.uk

٣٩. تقرير:التحديث الصيني وتنمية العلاقات الصينية الإماراتية ،مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ابو ظبي٢٠٢٤،ص٤.

٤٠. جين ليانجشيانج ،ان جاناردان ،مصدر سبق ذكره،ص٤.

٤١. زينب عبدالله ،مصدر سبق ذكره،ص١٨.

٤٢. موقع وزارة الاقتصاد في دولة الامارات العربية المتحدة، على الرابط
https://www.moec.gov.ae

*يعرف امن الطاقة بانه: توفر امدادت كافية ومعقولة وموثوقة من الطاقة للمزيد التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: عبد القادر دندن،الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الابعاد والانعكاسات الاقليمية،مركز الكتاب الاكاديمي،عمان،٢٠١٦،ص١٤

٤٣. مجلة درع الوطن،مصدر سبق ذكره،ص ٢٢.

٤٤. محمود عزت عبدالحافظ، اعلنت الصين عن الاعمال الثمانية التي تنفذها لدعم تنفيذ الحزام والطريق بجودة عالية، مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث، العدد ١٩٢ ، تشرين الثاني،جدة،السعودية،٢٠٢٣ص٤٢.

٤٥. جين ليانجشيانج، إن جاناردان: مرجع سابق، ص ٣.

٤٦. عادل علي ،دول الخليج ومبادرة الحزام والطريق الصينية على الرابط: http://arabic.chinatoday.com.cn

٤٧. هند المحلي سلطان موائمة استراتيجية التنمية الخليجية مع الحزام والطريق ،مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث، العدد ١٦٥،جدة،السعودية ،٢٠٢١ص٤٢.

٤٨. تقرير:التحديث الصيني وتنمية العلاقت الصينية الإماراتية ،مصدر سبق ذكره ص٤.

٤٩. شبكة تلفزيون الصين الدولية العربية(CGTN) التعاون الصيني الإماراتي في الطاقة الإنتاجية يحقق نتائج مثمرة،على الرابط: https://arabic.cgtn.com/news

٥٠. محمد الصياد،الامارات على طريق الحرير،على الرابط: /https://www.alkhaleej.ae

٥١. جين ليانجشيانج، إن جاناردان: مصدر سبق ذكره، ص ٣.

٥٢. اليوم الثامن، ، الامارات ومبادرة الحزام والطريق: شـريك اسـتراتيجي في بناء مستقبل اقتصادي عالمي ،مؤسسةاليوم الثامن للإعلام والدراسات على الرابط: https://www.alyoum٨.net/posts

٥٣. سكاي نيوز عربية – أبوظبي أبوظبي تعزز الشراكة الاقتصادية مع الصين باتفاقيات جديدة ،على الرابط: https://www.skynewsarabia.com

٥٤. موقع شركة مصدر ،مصدر" و"صندوق طريق الحرير" يوقعان اتفاقية استثمار مشترك في مشاريع للطاقة المتجددة، موقع شركة مصدرعلى الرابط: https://masdar.ae/ar/news/newsroom

٥٥. تقرير: التحديث الصيني وتنمية العلاقات الصينية الإماراتية،مصدر سبق ذكره،ص٥.

٥٦. هدى علي ،التعاون الاستراتيجي بين الصين والإمارات.. فرص وتحديات في العلاقات الثنائية، مجلة مركز الدراسات الآسيوية والصينية،كانون الثاني،٢٠٢٥،لبنان ،على الرابط:https://cacsr.net/archives

قائمة المصادر والمراجع:

اولاً:الكتب

١. إسلام عبدالله زعبل، التنافس الإماراتي – الصيني في منطقة القرن الإفريقي: السياق والتوقعات وتباين الأجندات ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،بيروت ،٢٠٢١.

٢. جين ليانجشيانج،ان جاناردان،مبادرة الحزام والطريق:الفرص والمعوقات امام منطقة الخليج،اكاديمية الامارات الدبلوماسية،ابوظبي،٢٠١٨.
٣. خالد عبد الله السقطي، مبادرة الحزام والطريق: الدول العربية بين الفرص والتحديات،الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة،٢٠٢٠.
٤. زينب عبدالله، الاطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية ، من كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ، ٢٠١٩ .
٥. السعيد العبادي، العلاقات الصينية الاماراتية الابعاد والتحديات،المركز الخليجي للتفكير، الامارات، ٢٠٢٤.
٦. شيخة الشامسي ،اثر بروز الصين كقوى عظمى على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي،منتدى التنمية الخليجي،الكويت، ٢٠١٨.
٧. عبد القادر دندن،الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الابعاد والانعكاسات الاقليمية،مركز الكتاب الاكاديمي،عمان،٢٠١٦.
٨. عنود عبد الرحمن الحباشنة، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية"رؤية مستقبلية، دار الخليج للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن،٢٠٢٠.
٩. محمود إدريس الصيني: معرفة حقيقة الحزام والطريق، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، المحور الأول طريق الحرير البري والبحري، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١٧،

ثانياً: المجلات

١. خديجة عرفة محمد، الدور اللوجستي الخليجي في المبادرة:الموانئ الخليجية تحتل مكانة مهمة، ،مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث ،جدة،السعودية، العدد (١٣٣)، كانون الثاني ،٢٠١٨.

٢. سعيد عبيد الكتبي، اثر القوة الاقتصادية الصينية الناشئة على العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي:دراسة حالة مبادرة الحزام والطريق٢٠١٣-٢٠٢٣،حوليات اداب عين شمس،جامعة عين شمس،القاهرة، المجلد (٥١) عدد تموز – ايلول ٢٠٢٣.

٣. مجلة درع الوطن، الامارات والصين مرتكزات قوية للشراكة الاستراتيجية،مديرية التوجيه المعنوي،القيادة العامة للقوات المسلحة،الامارات، العدد ٥٥٩،ايلول ٢٠١٨.

٤. محمود عزت عبدالحافظ، اعلنت الصين عن الاعمال الثمانية التي تنفذها لدعم تنفيذ الحزام والطريق بجودة عالية، مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث، العدد ١٩٢ ، تشرين الثاني،جدة،السعودية،٢٠٢٣.

٥. هبة جمال ،مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف،مصر، العدد(١٣) ،كانون الثاني، ٢٠٢٢.

٦. هبة علوي ،أثر فاعلية مبادرة الحزام والطريق على تعزيز علاقات التعاون الصينية العربية ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مركز الأبرار للأبحاث والدراسات الإنسانية، السودان، المجلد(٤) العدد(٥)، ٢٠٢٣.

٧. هند المحلي سلطان موائمة استراتيجية التنمية الخليجية مع الحزام والطريق ،مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث، العدد ١٦٥،جدة،السعودية ،٢٠٢١.

ثالثا :التقارير

١. تقرير المستقبل، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات ، العدد (٢٦)، ٢٠١٨.
٢. تقرير :التحديث الصيني وتنمية العلاقات الصينية الإماراتية ،مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ابو ظبي٢٠٢٤.

رابعاً :المواقع الالكترونية

١. اميرة العربي،منتدى التعاون العربي الصيني.. جسور جديدة من التعاون على الرابط: https://cnnbusinessarabic.com/economy
٢. إيهاب الرفاعي، الإمارات والصين. ٤٠ عاماً من الشراكة الاستراتيجية،مركز الاتحاد للاخبار على الرابط: https://www.aletihad.ae/news
٣. جوليا انتريس، الصين والإمارات العربية المتحدة: آفاق التجارة والاستثمار ،على الرابط: https://www.china-briefing.com/news
٤. رامي شفيق ،العلاقات الاقتصادية الصينية الخليجية تطور ونمو ومستقبل واعد،على الرابط: https://arabreport.net
٥. سكاي نيوز عربية ، أبوظبي الإمارات.. قوة اقتصادية مؤثرة في مبادرة الحزام والطريق،على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/business
٦. سكاي نيوز عربية ، أبوظبي موانئ الإمارات.. محرك النمو وشريان عالمي للتجارة،على الرابط : https://www.skynewsarabia.com

٧. شبكة تلفزيون الصين الدولية العربية(CGTN) التعاون الصيني الإماراتي في الطاقة الإنتاجية يحقق نتائج مثمرة،على الرابط: https://arabic.cgtn.com/news

٨. صحيفة العرب ،الإمارات محور أساسي لتوازن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين على الرابط: https://alarab.co.uk

٩. عادل علي ، دول الخليج ومبادرة الحزام والطريق الصينية على الرابط: http://arabic.chinatoday.com.cn

١٠. محمد الصياد،الامارات على طريق الحرير،على الرابط: https://www.alkhaleej.ae

١١. محمد برهومة ،ما أسباب القلق الإماراتي من "حرب باردة" بين الولايات المتحدة والصين؟ على الرابط: https://strategiecs.com

١٢. محمد زريق،فرص مبادرة "الحزام والطريق" في المنطقة العربية،على الرابط: https://alroya.om/post

١٣. المركز الاعلامي لحكومة دبي ،مركز دبي المالي العالمي يعزز مكانته كأفضل وجهة لاستقطاب المؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات الصينية، على الرابط: https://mediaoffice.ae/ar/news

١٤. مؤسسةاليوم الثامن للاعلام والدراسات ، ، الامارات ومبادرة الحزام والطريق: شريك استراتيجي في بناء مستقبل اقتصادي عالمي ، على الرابط: https://www.alyoum٨.net/posts

١٥. موقع (CNN) بالعربية، الإمارات ضمن قائمة الدول العشر الأولى على مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠٢٤على الرابط ،https://arabic.cnn.com

١٦. موقع شركة مصدر ،مصدر" و"صندوق طريق الحرير" يوقعان اتفاقية استثمار مشترك في مشاريع للطاقة المتجددة، على الرابط: https://masdar.ae/ar/news/newsroom

١٧. موقع منظمة التعاون الاقتصادي ، التجارة بين الإمارات العربية المتحدة والصين،على الرابط: https://oec.world/en/profile/bilateral-country

١٨. موقع وزارة الاقتصاد في دولة الامارات العربية المتحدة، على الرابط https://www.moec.gov.ae

١٩. ميرنا احمد، مبادرة الحزام والطريق الانجازات والتحديات،المركز الافريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة،على الرابط: https://acress.org

٢٠. هدى علي ،التعاون الاستراتيجي بين الصين والإمارات.. فرص وتحديات في العلاقات الثنائية، مجلة مركز الدراسات الآسيوية والصينية،كانون الثاني،٢٠٢٥،لبنان ،على الرابط:
https://cacsr.net/archives .

٢١. وكالة الانباء الاماراتية (وام) ،٦ مميزات تنافسية إماراتية للعب الدور المحوري في «الحزام والطريق على الرابط: https://www.wam.ae/ar/article

٢٢. وكالة الانباء الاماراتية (وام) ،الإمارات والصين. شراكة إستراتيجية تستند إلى التقارب في الرؤى والتعاون الوثيق على الرابط: :
https://www.wam.ae/ar/article

٢٣. وكالة الانباء الاماراتية(وام) موانئ الإمارات. أداة مهمة لدفع عجلة نمو الاقتصاد الوطني وشريان التجارة العالمي ،على الرابط: https://www.wam.ae/ar/article/